# المستورد يُصيبه في مقتل!!

# البن اليمني.. عزيز قوم ذَلّ!!

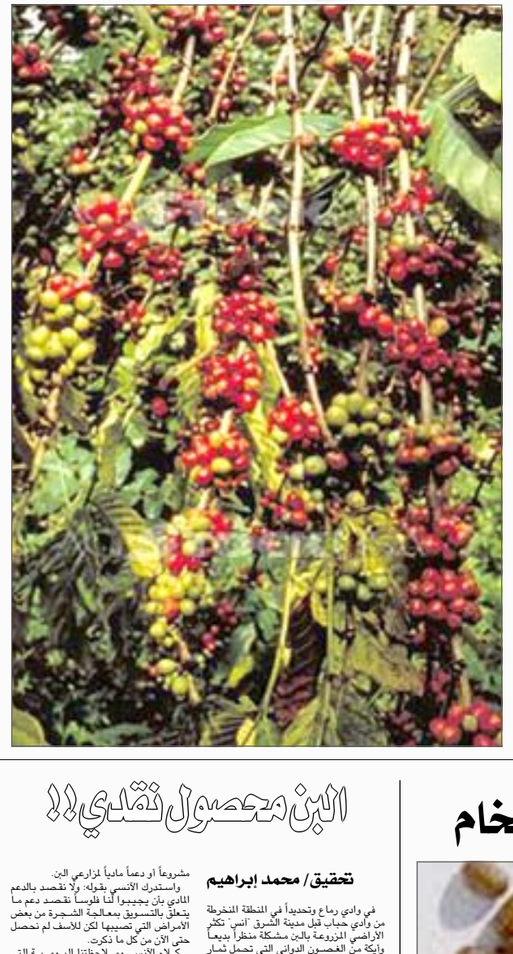

قليلة هي محاولات انتشال سمعة أسعار البن اليمني من التدهور بفعل اقتحام البن المستورد السوق اليمنية الذي سرعان ما ينتحل جنسية بن يمن موكا !! على مسمع ومرأى الجميع .. ولن يحل المشكلة تنظيم مؤتمر أو ندوة مالم يتحول أمر الاهتمام به إلى توجه لدى الدولة والمجتمع .. لان القلق على هذا المحصول النقدي يتضاعف في ظل تدهور زراعته من جهة وتدني أسعاره من جهة أخرى بفعل البن المستورد..

تحقيق/
عبدالله حزام

## دراسات: دعم مزارعي البن بقروض نقدية سيمكنهم من بيعه بأسعار تنافسية!

تقول دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الطاقة التصديرية للبن اليمني قُدرت بأكثر من ١٢ الف طن قبل الحرب العالية الثانية، ثم بدأ بالتراجع نتيجة التدهور المستمر في مساحة إنتاجية المحصول بفعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية .إضافة إلى دخول المستورد عن طريق التهريب أو بشكل رسمي عبر المنافذ.

وطبقا لدراسة المنظمة التي نشرتها وكالة سبأ، فإن الاحصائيات الرسمية للكميّة المصدّرة من البن اليمني في ٢٠٠٧م قدرت بنحو الفين و٥٢٧ طناً، مقابل الزيادة المستمرة في كميّة الاستيراد من البن التي وصلت في العام نفسه إلى ما قيمته اكثر من مليار و١٠٠ مليون ريال.

وحسب دراسة بحثية لعدد من الباحثين الزراعيين في فرع الهيئة العامة لأبحاث المرتفعات الجنوبية وتعز نفذت خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م ضمن الجهود البحثية لمشروع "بحوث تطوير البن على المستوى الوطني" فقد أوصت بضرورة التدخل العاجل للجهات المعنية الرسمية وتقديم قروض نقدية لمزارعي البن خلال الموسم وبشروط ميسرة تشجعهم على الاستمرار في الاهتمام بالمحصول وبيعه بالأسعار التنافسية.

مشيرة إلى أهمية تشكيل المزارعين جمعيات تعاونية وإنتاجية وتسويقية؛ في تسهيل تقديم الخدمات لهم في مجالات: الإقراض، التسويق، وتحسين الطرق.

وهدفت الدراسة التي استهدفت عينة من المواقع المزارعين اليمنيين في صنعاء، وحجه والمحويت- إلى تحديد المراحل والعمليات والمنافع التسويقية وتكاليفها وأساليب إنجازها، وأثر ذلك على كفاءة التصدير، وتحديد وتحليل أهم أسباب ومعيقات تطوير التصدير كماً ونوعاً وإمكانات التطوير، و المساهمة في تحسين كفاءة تصميم القنوات والتوصيات البحثية.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الطريقة السائدة لدى المزارعين لقياس كميّة المحصول في مواقع الدراسة تتم بالوزن بـ"القرصلة" واجزائها: الرطل، أو بالكيل بالقدح واجزائه: الثُمن، النفر. بينما الطريقة السائدة بالأسواق، هي الوزن بـ: الطن واجزائه: الكيلوجرام، وهو ما اعتبرته تبايناً في القياس بين المزارعين والتجار يتسبب في عدم الدّقة وعدم الوضوح وضعف الثقة في التعامل عند التداول.

وشددت الدراسة على ضرورة اضطلاع الجهات المعنيّة الرسمية بذل المزيد من الجهود لتوحيد المقاييس وتوعية المزارعين بذلك.

وأوضحت أن البن يساهم بنسبة مئوية نسبياً في إجمالي دخل المزارع، مقارنة بربحية محاصيل أخرى كالقات، وبعض محاصيل الفاكهة والخضار، وهو ما ينبغي عليه بذل المزيد من التدخلات الكفيلة بتحسين العائد من وحدة المساحة المزروعة بمحصول البن.

وبيّنت الدراسة في استنتاجاتها أن تطوير إنتاج وتصدير البن كماً ونوعاً ليس مرهونا بجوانب التوصيات الفنية أو تقنيات محسّنة الإنتاج، كما يظن البعض ،لان نتائج الدراسات المتاحة لا تشير إلى أن المشكلة الرئيسية المعيقة لتطوير محصول البن مرهونة بتبني الدولة لسياسة سعرية فاعلة تستهدف تحسين ربحية المزارع من المحصول، وجذب المستثمر لانتهاج المحصول على نحو تجاري، وتبني الدولة لسياسة منع استيراد البن الخارجي وتشجيع الإنتاج الموجّه للتصدير

وقسّمت الدراسة المزارعين إلى ثلاث فئات كـ(عيّنة للدراسة) عند بيع محصول البن ، الفئة الأولى: تعاني من شحّة السيولة أثناء الموسم، فتضطر إلى اقتراض مبالغ نقدية من بعض تجار البن حتى يحين بيع المحصول، وتظطر إلى بيعه لهم، وبالشروط والأسعار التي يريدها (تجار البن). والفئة الثانية: مزارعون يعانون من مشكلات نقل المحصول إلى الأسواق فيضطرون إلى بيع محصولهم في اقرب مكان من مزارعهم يتواجد فيه التاجر المشتري، ولا يسلم المزارعون في هذه الحالة من تحكّم أولئك التجار بالأسعار. أما الفئة الثالثة: يتظقون محصولهم إلى السوق المتواجد في مركز المديرية أو المحافظة .

يشار إلى أن "البن اليمني" شهد في الماضي القريب شهرة عالمية من حيث جودته التي فاقت كل أصناف البن في الدول المنتجة والمصدّرة في العالم، غير أنه اليوم يعاني تدهورا مستمرا في الطاقة التصديرية، وبعد أن كان البن اليمني الذي يعرف بـ"موكا"، نسبة إلى ميناء المخاء الذي كان يصدّر منه إلى العالم.

## تجاريشتكون.. ما الأسباب؟

تحقيق/
عبد الناصر الهلالي

بدا وهيب العامل في أحد محلات البهارات منتشيا وهو يتحدث عن مميزات البن المستورد الذي يباع بكميات كبيرة في المحل نتيجة لرخص سعره الذي لا يتجاوز الـ"١٢٠٠" للكيلو الواحد مبدياً استغرابه في الوقت ذاته من عدم الإقبال على البن اليمني رغم رخص سعره أيضا عما كان عليه الحال قبل أشهر "ألف ريال" إذ كان سعر الكيلو للبن اليمني (٣٦٠٠)

حتى بداية شهر شوال الماضي والآن تراجع سعره إلى (٢٥٠٠) ريال للكيلو الواحد، يعيد وهيب أن رخص سعر البن اليمني المبالغ أدى إلى كساد للبن اليمني على الأقل في المحل الذي يعمل فيه، وفي المقابل تتزايد الطلبات على البن المستورد باعتباره رخيصاً إذ ما قورن بالبن اليمني الذي يجده المستهلك غالباً حتى وإن نقص سعره فهو ضعف سعر البن المستورد في ظل رخص سعره في السوق اليمني حتى اليوم.

ويتوقع تجار البن اليمني سواء تجار التجزئة أو الجملة بتراجع سعر البن اليمني في ظل فتح الأسواق للبن المستورد الذي طغى على تواجد البن اليمني في السوق ولا سيما البن الحبشي كما يقول وهيب.

احمد جابر المطري صاحب اكبر محل للبن في صنعاء (جابر للبن اليمني) لازال يعتقد أن تراجع سعر البن اليمني هو زيادة محصوله هذا العام ولازال يفظل أن زيادة كميات البن المستورد هي التي أدت إلى رخص ثمن البن اليمني.

ويقول المطري: رخص سعر الفرسالة للبن هذه الأيام إلى "١١،٥٠٠" ريال بعد أن كان سعرها في الشهور الماضية بـ" ١٥٠٠٠" ريال.

ويضيف: حتى الآن لا علم لي أن المستورد هو المشكلة وهو الذي أدى بالتالي إلى تراجع سعر البن في السوق اليمنية" إذ كنا فيما مضى نعرف أن زيادة السعر يأتي وفقاً لزيادة الطلب على البن اليمني.

قل الطلب على البن اليمني الأمر الذي أدى بالضرورة إلى رخصه في السوق وحسب تاجر آخر لدن فإن سعره مرشح لمزيد من الرخص إذا استمر وضع المستورد بهذا الحال.

ويقول هذا التاجر" الناس يقبلون على الرخيص ولا يهمهم جودة البن ولا يهمهم هذا الأمر المشكلة أنه المحصول النقدي الوحيد في اليمن والذي له شهرة على مستوى العالم يتراجع سعره ويبدو أن المستورد سيحل محله".

ويضيف" المزارع اليوم لن يلقى التشجيع عندما يرى أسعار البن تتهاوى أمامه وسيعرف عن المزيد من زراعة البن طالما لم يجد يداً ولا فائدة من زراعته.

المطري يقول إنهم يأخذون البن من المزارعين لكن في الغالب يتم شراؤه من تجار يجمعونه من المزارعين ثم يبيعونه على تجار البن.

طغيان المستورد بحسب بعض التجار أدى إلى الغش في البن لا سيما وأن بيع البن يتم بعد أن يقوم تجار البن بقليه وطحنه ثم تعليبه ولا يستبعد البعض ان الغش في البن اليمني هو الذي أدى إلى رخص السعر وليس البن المستورد بمفرده لان البن المستورد متواجد في اليمن منذ وقت بعيد وتلك الإعلانات التي تكتب على عبوات البن متضمنة بدأ يمنياً صافياً بنظر بعض التجار ماهو إلا كلام لترويج بيعه فقط والحقيقة غير ذلك تماماً.

المطري يستطيع التفريق بين البن المستورد، والبن اليمني إذ يقول:

البن المستورد يأتي من المصنع وتعرف حبة البن المستورد لأنها تكون قد غسلت وقشرت في المصانع المخصصة لذلك، أما البن اليمني يشركه المزارع بين الشمس لفترة حتى تجف خضرته، وتيبس وتكون حبة البن اليمني على الطبيعة.

يظل البن الملحون في شبهة من أمره طالما أن التاجر يعرف البن إذا كان يمنياً عبر حبته قبل أن يطحن ويعبأ في عبوات معينة لا يعرف المستهلك أنها تحتوي على بن يمني أم لا؟ فيما تظل الأبواب مشرعة بكثير من التكهنات عما إذا كان البن اليمني شبابه الغش ومن ثم رخص ثمنه.

في المؤتمر الثاني للبن الذي انعقد يوم الاثنين الماضي كان المزارعون متذمرين في الوضع الذي آل إليه البن اليمني ومن الشركات التي تستورد البن الحبشي وتخلطه مع البن اليمني يتراجع سعره ويبدو أن المستورد سيحل محله".

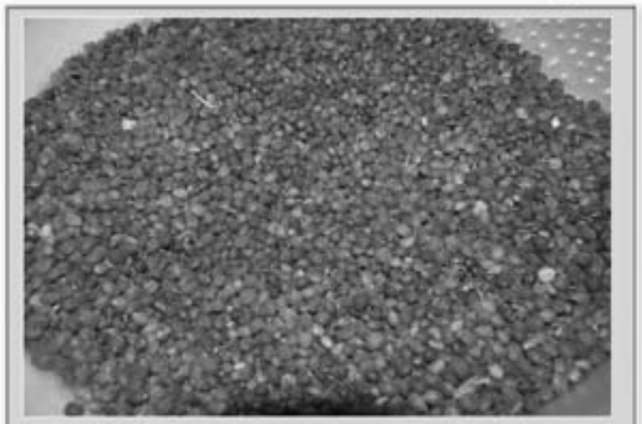

## الكبوس: قلة الإنتاج هي المشكلة أما البن اليمني فهو الأغلى عالمياً

تحقيق/صفوان الفائشي

كان البن اليمني يحتل الصدارة بين أنواع البن على مستوى العالم ، لكنه ولأسباب كثيرة منها وفي مقدمتها الأسعار الزهيدة التي يرى المزارعون اليمنيون انهم يربحونها منه مقارنة بمحصولات أخرى كـ( القات)، وكذلك شحة مياه الأمطار، وغيرها من الأسباب لذا تناست في العام ٢٠٠٧م جمعية البن اليمني عل البن اليمني يستعيد تاريخه من خلالها وبالتعاون مع كل الجهات ، لكن يا ترى هل تحقق ذلك، وكيف أصبح سعر البن اليمني هذه الأيام؟ ولماذا لا ينافس في السوق العالمية؟ وما حجم الكميات التي ينتج بها؟ وما هي المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا المحصول الزراعي الذي كان مفخرة لليمن واليمنيين على مدى سنوات ؟ ولماذا استطاع البن المستورد أن يدهور سعر البن المحلي؟

كل هذه التساؤلات طرحناها على إبراهيم محمد الكبوس – رئيس جمعية البن اليمني – والذي أوضح أن ذلك يرجع إلى قلة إنتاج البن في السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه في الثمانينات حيث كان يصدر وبكميات كبيرة خلال تلك الفترة، مشيرا إلى أن شجرة البن تعتمد في محصولاتها على مياه الأمطار وبدرجة أساسية وبنسبة تصل إلى ٧٠٪ وخصوصا في المرتفعات، على اعتبار أن البن في بلادنا يثمر في المرتفعات احسن إنتاجا كمرتفعات ( بني إسماعيل في حراز – ريمة – برع – بني مطر،خولان ... وغيرها من المناطق المرتفعة جميعها تعتمد على مياه الأمطار باستثنا، (وادي الدور باب) يعتمد على مياه العيون.

لكنه ونظرا لشحة الأمطار في تلك المناطق وفي اليمن بشكل عام اضطر كثير من المزارعين إلى استبدال شجرة البن بشجرة القات، على اعتبار أن القات اكثر ربحا وينمو سريعا وبالتالي تأثر محصول البن وأسعاره أيضاً.

وعن كميات البن اليمني التي يتم تصديرها إلى الخارج أوضح الكبوس أن ٥٠٪ من محصول البن يتم تصديره فقط نرغم أن حجم الطلب على البن في الأسواق المحلية اكثر، وكان يفترض أن يؤدي هذا الى الرتفاع أسعار البن بما يشجع مزارعيه على الاستثمار في زراعته وتوسيع نشاطهم في هذا المجال، إلا أن امتلاء الأسواق المحلية بالبن المستورد وبأسعار تقل وبنسبة تصل إلى ٤٠٪ عن أسعار البن المحلي ذي الجودة العالية، أدى هذا إلى أن يقبل المستهلك اليمني على البن المستورد لان ثمنه ارخص، وقد أدى هذا أيضا على انخفاض أسعار البن المحلي وتقصها بشكل كبير وبالتالي عزوف المزارعين عن زراعة هذه الشجرة أو الاستثمار فيها، كما فتح الباب أمام التهريب، حيث يقول الكبوس أن هناك كميات كبيرة من البن الخارجي تدخل إلى الأسواق اليمنية مهربة.

ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر البن اليمني في السوق المحلية رغم زيادة الطلب عليه وخلوه من المبيدات التي تستخدل بالسماد الطبيعي، هو عدم توفره بكميات كافية في السوق المحلية مقابل حضور البديل من الأنواع الأخرى.

ويرى الكبوس أن إيقاف استيراد البن الخارجي لن يحل المشكلة بل سيفاقمها وسيصل سعر الكيلو جرام منه إلى (٢٥) دولارا، كون إنتاج البن المحلي قليلاً ولن يفي بالغرض ولن يغطي احتياجات المستهلك اليمني، فحجم ما تنتجه اليمن من البن لا يتجاوز (١٤) الف طن في العام الواحد، وهي كمية قليلة لا تلبي احتياجات السوق المحلية ناهيك عن التصدير للخارج.

ولكي نتجاوز كل ذلك سعى مجموعة من التجار إلى تأسيس جمعية البن اليمني في العام ٢٠٠٧م بهدف مساعدة المزارعين وإرشادهم والعمل على أن تستعيد شجرة البن اليمنية تاريخها في الجودة والصدارة، وذلك من خلال العمل على زيادة تحسين الإنتاج عبر اتباع الوسائل السليمة التي تخدم المزارعين وتذلل الصعوبات التي يواجهونها بالأساليب الزراعية الحديثة، والعمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي المختلفة بحسب الاحتياجات لذلك، كما تسعى الجمعية للعمل على تدريب وتأهيل الكوادر من المزارعين فيما يخدم زراعة البن في اليمن، كما تقوم الجمعية بالتواصل مع المنظمات والجمعيات العالمية المانحة للتسويق لأي دعم يقوم بخدمة البن اليمني، وإعطاء الأولوية لاستصلاح الأراضي الزراعية اللازمة لزيادة الإنتاج وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة والري والجهات ذات العلاقة،وزيادة التعامل والترابط والتنسيق مع كل من المزارع والمصنع والمصدر لإيجاد هيكلة وعمل مشترك كبيان موحد، وتهدف الجمعية أيضا إلى تحسين جودة البن اليمني بالمواصفات والمقاييس العالمية وتوفير معامل التعليب وحفظ البن، وكذلك العمل على تعاون وتوحيد جهود جميع العاملين في البن اليمني وتقديم التخسائ والامكانات اللازمة لهم وتيسير القروض،إضافة إلى الترويج للبن اليمني عالميا عبر جميع الوسائل الإلكترونية، والقيام بدراسات لمعالجة مشكلة المياه في مناطق زراعة البن اليمني التي تسببت في تدني إنتاجه في السنوات الأخيرة، وتوعية المزارع اليمني بالإرشادات اللازمة وإنشاء حلقة وصل بينه وبين وزارة الزراعة ومركز الدراسات والبحوث التابع لها، وكذلك وضع معايير للبن اليمني من ناحية التصنيف لكل منطقة على حدة في الجمهورية اليمنية ومقاساته ومواصفاته وفقا لكل منطقة.

وقد قامت الجمعية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USIDمحلات توعوية للمزارعين ارشدتهم من خلالها إلى اتباع الطرق العلمية الحديثة بدلا من الطرق التقليدية الخاطئة المتبعة في حصاد ثمر البن من قبل المزارعين في بلادنا والتي تخطر المصدرين من يرغب منهم في تصدير ٢٠طنا من البن إلى شراء ٥٠طنا بحيث يقوم باستبعاد الحبوب ذات الأحجام الصغيرة وغير الناضجة والسوداء، وغيرها ليصفى له بعد ذلك ٢٠طنا من إجمالي ٥٠طناً، وهذا يكلف كثيرا – بحسب الكبوس – الذي قال انه لولا أن أسعار تصدير البن تساعدهم على الاستمرار في التصدير والا فان اتباع مزارعي البن للطرق التقليدية في زراعة وجني البن والآثار المترتبة على اتباع تلك الطرق القديمة وخصوصا على حجم الكميات التي يتم شراؤها منهم بهدف التصدير والا لما استمروا في التصدير، في ظل وجود أنواع متعددة من البن الخارجي الأمر الذي يعيق البن اليمني من المنافسة كالبن الجاميكي، والاندونيسي والأثيوبي والكولومبي والفلبيني، وغيره، ويؤمو الكبوس هنا إلى أن دولة كالفلبين كانت وحتى قبل خمسة أعوام غير مصدرة للبن، لكنها اليوم اصبحت في الترتيب الرابع عالميا في تصدير البن، بينما بلادنا لم تعد في التصنيف منذ فترة كبيرة وذلك بسبب قلة الإنتاج، الذي يصل في بعض الدول إلى ٨٠الف طن، بينما تنتج اليمن ١٤الف طن وهذه كمية ضئيلة جداً إذا ما علمنا أن أحد المصانع في اديس أبابا ينتج ١٠الاف طن يوميا.

وقال الكبوس: لو كنا ننتج البن بكميات كبيرة فأسواق الخليج مفتوحة أمامنا، ناهيك عن أن هناك شركات تشتري البن بكميات كبيرة كـشركة (ستار بوكس) تقوم بدعم دولة إندونيسيا كي توفر لها الكميات المطلوبة.

وعن الحلول والمعالجات التي يمكن اتباعها من شأنها اعادة البن اليمني إلى الصدارة أو القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية وتغطية احتياجات السوق المحلية من حيث الإنتاج والتصدير يوضح الكبوس انهم وضعوا مقترحات للنهوض بزراعة البن في بلادنا ويأتي توفير المياه وإنشا، حواجز مائية في مقدمة تلك المقترحات والحلول، ودعم مزارع البن والعمل على بقائها وانشاء مزارع بن نموذجية حتى يشاهدها المزارعون ويستفيدوا من الأساليب والآليات المتبعة فيها.

وفي معرض رده على سؤال حول قيام كبار المصدرين للبن في بلادنا بالاستيراد إلى صغار المصدرين بشراء بن خارجي وإغراق السوق المحلية بأنواع مختلفة من البن الخارجي، وذلك لخفض أسعار البن المحلي وذلك حتى يتمكن كبار المصدرين من خلال هذه الطريقة من إجبار مزارعي البن المحليين على القبول بالسعر الذي يحدده أولئك المصدرون، كشمن لإنتاجهم من البن اليمني، وهو ما انقص البن المحلي من قيمته ويجعل مزارعي البن يتحولون إلى زراعة القات لأنها تدر أرباحا كبيرة مقارنة بشجرة البن،نفى الكبوس ذلك واعتبره غير صحيح، مؤكدا في الوقت ذاته أن مزارع البن في اليمن هو اكثر المستفيدين من أسعار البن الحالية، كون البن اليمني الأعلى والأغلى عالميا بالنسبة لبقية مقارنة بأنواع البن الأخرى، حيث يباع الكيلو جرام منه بـ(٩) دولارات بينما تباع أنواع البن الأخرى وفقاً للسعر العالمي بـ(٥ – ٣) دولار للكيلو جرام ، ولذا لم يتم اعتماد البن اليمني في البورصة العالمية نظرا لشمنه المرتفع وقلة صادراته، إضافة إلى بعض العيوب التي يعاني منها البن اليمني كصغر حجمه، وشكله وتأثيرات التربة عليه.

وطالب الكبوس المزارعين اليمنيين بالاهتمام بزراعة البن وزيادة حجم إنتاجه واتباع الطرق العلمية الحديثة في زراعته وجنيه وذلك حتى يتمكن هذا المنتج من المنافسة في الأسواق العالمية ويستعيد تاريخه.

ويبلغ عدد مزارعي البن في بلادنا ٤٠مزارعاً فقط أما وكلاء البن وتجار الجملة فلا يزيد عددهم عن ستة تجار، بينما مصنعو البن فلا يتجاوز عددهم اثنين مصنعين، وكذلك هو عدد المصدرين المحليين للبن لا يزيد عن ٩ مصدرين للبن اليمني، ويبلغ حجم الكمية التي يصدرها كل واحد من هؤلا، من (٥٠ – ٢٠٠) طن، في حين كل ثلاثة اشهر.

وتمنى الكبوس على المنظمات والجمعيات والهيئات الدولية المانحة كالمنظمة الأمريكية للتنمية الدولية(USID، والـ(ERD، وغيرها من المنظمات دعم المزارع اليمني وتقديم المبالغ المالية التي تخصصها للأبحاث والخبراء في التسويق ، وذلك حتى يتمكن المزارع اليمني من رفع مستوى إنتاجه من البن، على اعتبار أن المشكلة التي يواجهها البن في قلة الإنتاج، نتيجة عدة عوامل منها ضآلة الموردو النقدي للبن الذي يحصل عليه المزارعون، وكذلك شحة المياه وعدم توفر سدود وحواجز مائية تساعد مزارع البن على البقاء والاستمرار في العطا، وليست المشكلة في التسويق على حد الكبوس، كما تمنى أن تستمر تلك المبالغ الممنوحة لإنشاء مزارع نموذجية.

وعن السبل التي تستطيع من خلالها الحد من عملية تهريب البن الخارجي إلى البلد قال الكبوس: ينبغي على الدولة دعم المزارعين ومنحهم قروضاً ميسرة بدون فوائد، بحيث تمكنهم من توسيع مزارعهم ومدرجاتهم ذات المساحات الصغيرة.

## البن محصول نقدي!!

تحقيق/ محمد إبراهيم

في وادي رماع وتحديداً في المنطقة المنخرطة من وادي حباب قبل مدينة الشرق "نمر" تكثر الأراضي المزروعة بالبن مشكلة منظراً بديعاً وأيكة من الغصون الدوانى التي تحمل ثمار البن بين اخضر سندي وأصفر وقاقع واحمر قاني يلمع كالعقيق اليماني" في هذا الوادي الصغير وغير المتسع والذي يتموضع سجدة عند اقدام الجبال الشواهق من جبال المنار جنوباً وشاهق جبل الشرق يحتضل الزراع وأجدهم هناك بموانيم الجني كل عام وهذه صورة تتلاشى يوماً بعد يوم خصوصاً إذا تحدثت مع رفاق سفرك وأنت متجها من مدينة الشرق صوب صنعاء، على خط الحديدة ثمار صنعاء في الحديث معهم ستدرك مدى معاناة المزارع وهو يقف بين خيارين كلاهما من الأول: أن يحافظ على مزرعة البن متحملاً أعباء السنة الزراعية كاملة في مقابل ثمن كبير في سعر محصول البن.

أمام طوفان الاستيراد من الحبش وهذا الخيار يقتضي التضحية لأجل الانتصار لتاريخ الأجداد وهذا الإحساس قلما تجده في مزارع يمني مع التغيرات الجذرية الحاصلة" في منظومة السوق المفتوح.

الخيار الثاني هو أن يحتمل دخول قائمة التعساء الذين لا يشعرون بالذنب إلا بعد فوات الأوان هو أن يقضي على مزرعته فرحته وسعادته الموسمية المتمثلة في البن ويزرع بدلها" قات" وذحلة" على حد تعبير هواة الدخل السريع والذين يحاولون أن يؤكدوا للناس أن القات يجيب عليه كل ثلاثة أشهر دون العلم أن الطريقة الأدرب للقضاء على خصوبة التربة بعيداً عن هذه الخيارات الصعبة.

يؤكد المزارع فرحان الآسني" وأنس من أخصب المناطق المعتمدة في مجلس التعاون انتظروا لمساعدات الحكومة لا أنها تتاظر وتأتي على شكل مشاريع تخدم الزراعة ككل لكن محصول البن لم نلمس حتى الآن أن ثمة مشروعاً أو دعماً مادياً لمزارعي البن.

واستدرك الآسني بقوله: ولا نقصد بالدعم المادي بأن يجيبوا لنا فلوسا نقصد دعم ما يتعلق بالتسويق بمعالجة الأمراض من بعض الامراض التي تصيبها لكن للأسف لم نحصل حتى الآن من كل ما ذكرت.

كلام الآسني وملاحظتنا العمومية التي نلاحظها أثناء أسفارنا في بعض المحافظات جعلتنا محاصرين بالسؤال الأهم حول زراعة البن وهو هل ثمة مشروع وطني وجد كمكميات مؤسسي يتولى حماية هذا المحصول النقدي ويشجع على توسيعه والحد من تقلص رقعته الزراعية وهو طرحناه على وزارة الزراعة في اكثر من تحقيق صحفي عن زراعة البن لكننا هذه المرة أصبحنا محاصرين بخبر المؤتمر العالمي الثاني للبن الذي يعد اكبر دليل على اهتمام الحكومة بزراعة البن. ففي المؤتمر الذي انعقد خلال ١٣-١٤/ من ديسمبر الجاري والذي حضره رئيس الوزراء الدكتور/ علي محمد مجور أكد نائب رئيس الوزراء والشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الارحبي حرص الحكومة على تشجيع زراعة وإنتاج صناعة البن كونه يظل احد أهم المحاصيل النقدية المدرة للدخل والتي تسهم في خلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية.

واضاف: إن التوجهات الحكومية اليمنية لزراعة المحاصيل النقدية ذات الجدوى الاقتصادية كبدائل نوعية لنبتة القات وعموماً هذه الإشارة وهذا المؤتمر وحده لا يكفي الن تلفت وزارة الزراعة للاهتمام بتوجيه طاقاتها صوب المحاصيل النقدية ومنها البن، فمسألة زراعة البن والحفاظ عليه يتطلب مشروعاً وطنياً كبيراً يبدأ بدراسة واقع زراعة البن ولا ينتهي بتقديم الدعم المادي لكاس واحد فقط ولأنها سوق نقطة خالية من مواد الاستيراد بل يمتد إلى تطوير تكنولوجيا والغيول الجارية التي تقلصت فيها مزارع البن واستبدلت بمحاصيل أخرى.

## المواصفات والمقاييس:
# هناك ضوابط تمنع استيراد البن الخام

استطلاع/ صقر الصنيدي

لا تعتبر منظمة التجارة العالمية مبرر حماية المنتج الوطني مقبولا ولا ترحب بقيام أي حكومة بدعم منتج وطني وتنظر إلى هذه الخطوة كعملية التواء وتحايل وهو هذه الاعتبارات لا يمكن منع دخول البن المستورد إلى البلاد وكل من يريد أن يصبح موردا من أي بقعة في العالم فالعلا به كما يحصل البن اليمني على حرية التنقل والذهاب الى أي جهة يختارها دون أن يتم إيقافه إلا بوجود مبرر قوي تقتنع به منظمة التجارة كمسوغ قانوني يتعلق بالمواصفات الفنية ويأتي ذلك بعد عملية اختبار ودراسة للعينات – وكما يقول مسؤولون في هيئة المواصفات والمقاييس فطريقة التعامل المفتوح لها سلبياتها وإيجابياتها فهي تخلق جواً من التنافس بين المنتج الوطني والمستورد بحيث يسعى الجميع إلى تحسين مستواهما الصناعي نحو الجودة.

والبن اليمني يمتلك الأصالة والجودة ولا خوف من جود منافسين أقوياء، ويؤكد أبو الحسن النهاري مدير دائرة تأكيد الجودة في هيئة المواصفات والمقاييس أنه لم يحدث أن تقدم أحد مزارعي البن بشكوى إلى الهيئة بخصوص تضرره من وجود بن مستورد وإن إنتاجه قد تأثر ذلك لأن البن اليمني مرغوب سواء في الداخل أو الخارج والمستهلك اليمني في الغالب يفضل البن اليمني لارتباط القديم بهذه السلعة الجيدة التي تحمل مواصفات ممتازة.

ويضيف النهاري أن اليمن تمنع استيراد البن الخام وتوجد الكثير من الضوابط تمنع استيراد البن الخام مهما صنعة لا يجب أن يدخل اليها أحد وجميع المنافذ تفيد بعدم من يقوم باستيراد البن الخام وهذا يخدم ويحمي المنتج الوطني ولا يجعله عرضة للاختلاط مع حامات مستوردة .

### مواصفات الاستيراد

● أما البن الذي تمت عملية انتاجه وأصبح جاهزاً للتصدير فلا يوجد ما يدعو لا عتراضه ويخضع لمواصفات الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والتي تستند الى نفس المواصفات المعتمدة في مجلس التعاون الخليجي كجزء من الاتفاقات الموجودة بين بلادنا ودول المجلس وهي مواصفات دقيقة تجعل السوق اليمنية أكثر أمانا وأهم هذه المواصفات فيجب أن تتوفر في البن المحصن المطحون شروط بينها خلوه من المواد الغريبة والشوائب والشكوريا ومواد القش من أي نوع يكون له متواصلا حتى اليوم فهناك الكثيرون ممن لايقبلون مسألة نقاش وجود بدل فكما يقول ابو الحسن النهاري فإنه يحرص دائما على اقتناء البن اليمني والبحث عنه لما له من قيمة معنوية ومأمومية وهو من المنتجات التي يفترض بناء الاحساس تجاهها بمسئولية.

يقول محمد الحمني «صاحب محل بن» إن هناك كثير من المستهلكين لايريدون غير البن اليمني، وإن كان اكثر كلفة ويمكن أن ينتظروا في حالة عدم وجوده حتى ناتي به وبمهما تم إيجاد الأصناف المستوردة فالبن اليمني لا يثأثر ودائماً نبحث عنه نظراً لطلب الناس عليه والحب الذي يرمطهم به وبمهما قدمت تلك الاصناف من مزايا وعروض واتخذت أشكالاً نموذجية تبدو مغرية لكنها لا تؤثر في المستهلك المعتاد على البن اليمني الذي يزيد جمهوره في الخارج حالياً.

يقول أحد المستهلكين إنه يفي لأشهر وهو يشتري بنًا معلباً داخل اكياس صغيرة تكفي لكاس واحد فقط ولأنها تحمل اسماً عربياً قريباً من أسماء اليمنيين فقد داوم على شرابها لكنه اكتشف يوما أنها بن مستورة – وعلى الفور ترك شرابها وعاد للبحث عن البن الذي يحبه لما في ذلك من ارتباط نفسي وثقافي.

تناوله لتدفئة أيامهم وتنقية أذهانهم ولا يزال هذا العشق متواصلا حتى اليوم فهناك الكثيرون ممن لايقبلون مسألة نقاش وجود بديل فكما يقول ابو الحسن النهاري فإنه يحرص دائما على اقتناء البن اليمني والبحث عنه لما له من قيمة معنوية ومأمومية وهو من المنتجات التي يفترض بناء الاحساس تجاهها بمسئولية.

يقول محمد الحمني «صاحب محل بن» إن هناك كثير من المستهلكين لايريدون غير البن اليمني، وإن كان اكثر كلفة ويمكن أن ينتظروا في حالة عدم وجوده حتى ناتي به وبمهما تم إيجاد الأصناف المستوردة فالبن اليمني لا يثأثر ودائماً نبحث عنه نظراً لطلب الناس عليه والحب الذي يرمطهم به وبمهما قدمت تلك الاصناف من مزايا وعروض واتخذت أشكالاً نموذجية تبدو مغرية لكنها لا تؤثر في المستهلك المعتاد على البن اليمني الذي يزيد جمهوره في الخارج حالياً.

يقول أحد المستهلكين إنه يفي لأشهر وهو يشتري بنًا معلباً داخل اكياس صغيرة تكفي لكاس واحد فقط ولأنها تحمل اسماً عربياً قريباً من أسماء اليمنيين فقد داوم على شرابها لكنه اكتشف يوما أنها بن مستورة – وعلى الفور ترك شرابها وعاد للبحث عن البن الذي يحبه لما في ذلك من ارتباط نفسي وثقافي.

### المستهلك اليمني

وبيقى المستهلك المحلي هو الحكم الحقيقي في ترجيح البن اليمني على غيره من الأصناف فالبن اليمني ليس فقط منتجاً وطنياً، بل هو إرث ثقافي تغنى به الأقدمون وعشقوا